

## الحكم الرشيد أساس التنمية المستدامة

الدكتورة حميدة ميلاد أبورونية / جامعة طرابلس - ليبيا

الدكتور أنس بوبكر بعيرة / جامعة بنغازي - ليبيا

### المستخلص

التنمية المستدامة تستلزم وجود مؤسساتٍ سليمة خاضعة للمساءلة من خلال مجموعة من المعايير الإنسانية التقليدية منها أو المبتكرة ، حيث إن هذه المعايير تتغير وتتطور بما يتناسب وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهناك معايير غير رسمية كالعادات والتقاليد والعرف ، ومعايير رسمية كالقانون والدستور وحقوق الملكية ؛ والدولة التي تتكاسل عن إحياء وتبني هذه المعايير؛ وفي الوقت المناسب سيتراكم عندها الخلل الاقتصادي والاجتماعي والبيئي ويصبحُ خلاً مركباً ينقلب فيما بعد إلى أزمة . لكن بالامكان خلق توافقٍ بين الحوكمة والتنمية المستدامة إذا شكل كليهما وحدة أو كلاً متكاملًا. وهذه الوحدة يمكن أن تتحقق إذا أُتخذ قرار يلزم الجهات الفاعلة بتبني جدول أعمال التنمية المستدامة عبر ما يسمى

"سياسة التنمية المستدامة" . إن التنمية الاقتصادية الشاملة المزعم تبنيها بليبيا تحت مسمى إعادة بناء الاقتصاد الليبي ، تتطلب إعطاء أهمية خاصة للنمو الاقتصادي ، والتوزيع العادل للثروات وفق مبدأ " العدالة التوزيعية Distributive Justice " ، والحفاظ على المحيط الطبيعي والموروث الثقافي من الإلتلاف من خلال بناء المؤسسات التنموية والبيئية الملائمة . ومن المرغوب فيه وفي بدايات تشكيل المؤسسات وتفعيل رأس المال الاجتماعي والثقافي لأجل تنمية مستدامة بليبيا ، ضرورة مساندة الدراسات الدولية الذي بدأت بواده في الظهور مباشرة بعد صدور التقرير الأول الذي أنجزته اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية سنة 1987.

في هذا الصدد ؛ تهدف هذه الورقة الى مناقشة أهمية إنشاء وبناء المؤسسات الفاعلة والمتبنية لقرارات رشيدة ومحددة قابلة للتطبيق لأجل تنمية مستدامة .

## المقدمة

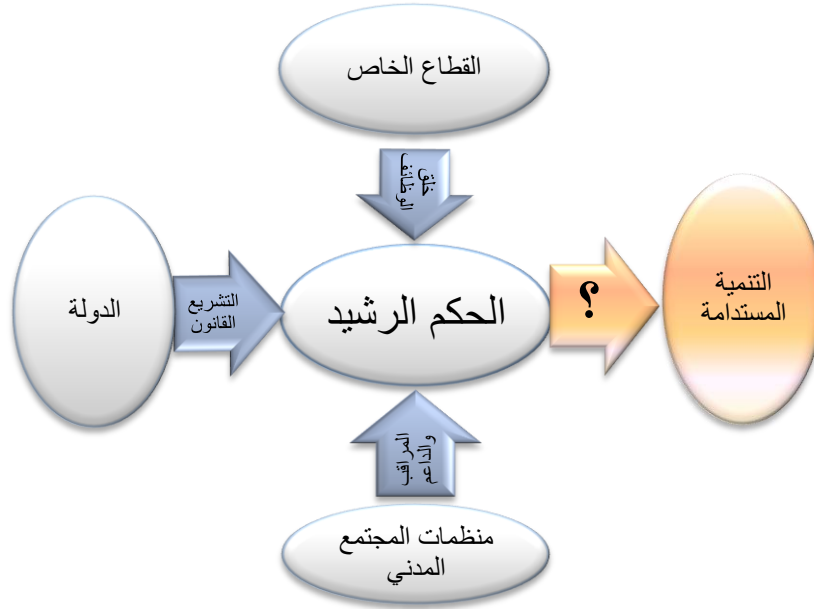
ما يزال الحديث عن العلاقة بين التنمية المستدامة والحكم الرشيد في أدبيات التنمية في مرحلتها الأولى ؛ فحتى عهد قريب كان هناك خلط بين مفهوم التنمية و النمو الاقتصادي (شعبان، 2007) ، إذ كان يعتقد أن الوصول إلى التوازن المستقر يكمن فقط في حالة التوظيف الكامل وتعظيم الأرباح حسب معطيات النظرية الكلاسيكية (Victor, 1991). ولكن مؤخرا أصبح جُلُّ اهتمام العلماء بمختلف أطيافهم هو النظرة الشمولية لصنع وتنفيذ سياسة العامة بغية الوصول إلى تنمية مستدامة ، أي انقل التركيز من الرأسمال المادي والبشري إلى الرأسمال البيئي والاجتماعي اخذين بعين الاعتبار رؤوس الأموال الثلاث للتنمية المستدامة؛ "رأس المال البيئي ، الاقتصادي والاجتماعي الثقافي (Aburounia, 2009). إنَّ مساهمة رأس المال الاجتماعي الثقافي في التنمية المستدامة في ليبيا مرهون بمسألتين ، الأولى تتعلق بطموح الشبكات الفاعلة لرأس المال الاجتماعي نفسها ، أما الثانية ؛ فترتبط بمدى استجابة الدولة بمؤسساتها المختلفة للطموحات والمطالب التي يتقدم بها المجتمع ومدى جدية السلطة أصلا في التعامل معها والإستجابة لها . فإذا كانت ثمة إرادة جادة من قبل الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للتعاطي معا ايجابيا ؛ سيطراً تغيّر ملموس على مستوى الاقتصاد الوطني. كما ترتبط قدرة الحوكمة في تفعيل القيم الثقافية المحلية لتعزيز رصيد الثقة والقوة والولاء والشفافية من خلال إقامة تحالفات وشبكات في ما بين هيئات المجتمع المدني بعضها البعض، وبينها وبين كافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية كالقطاع الخاص والعام. بالإضافة إلى تعزيز المصدقية في تحديد احتياجات المجتمع المحلي، وهو ما يتطلب إشراك الافراد في تحديد المشروعات والتخطيط لها وتديبر التمويل وتنفيذها ومتابعتها، كجزء رئيسي لدعم ممارسات الحكم الرشيد.

## مفهوم وآليات الحكم الرشيد

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحكم الرشيد او الحوكمة، ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية والثقافية . وهناك اعتراف متنامي بأن الحكم الصالح القابل للمساءلة والمحاسبة هو أساس التنمية المستدامة والعدالة (Morita, 2007) و (بعيره، 2010)، في هذا السياق ؛ يعرف زهير الكايد أحد

المشاركين الأساسيين في برنامج الأمم المتحدة لصياغة مفهوم الحكم الرشيد ، المفهوم بأنه : " ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون المجتمع على كافة مستوياته (الكايد، 2003). كما يعرف تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2004:ص 101 ؛ الحكم الرشيد على أنه : الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب (UNDP، 2002).

وأكدت كذلك تقارير الأمم المتحدة الإنمائية والبنك الدولي خلال الفترة الممتدة من العام 2002 وحتى العام 2005 على أن الحكم الرشيد يركز على بعدٍ تقنيٍّ لمفهوم التنمية وعلاقتها بالحكم الرشيد من خلال التركيز على النواحي الاقتصادية من الحكم وتحديد مظاهر حسابات الحكومة وإدارة الأموال والموارد الطبيعية في الدولة واستقرار البنية التنظيمية لنشاطات القطاع الخاص من خلال خطط طويلة الأمد وممتدة عبر أجيالٍ متعاقبة. كما هو موضح بالشكل رقم 1. فالحكم الرشيد يشمل أجهزة الدولة والقطاع الخاص وجميع الفاعلين بشبكات رأس المال الاجتماعي الثقافي بمؤسسات المجتمع المدني واحتمالات التفاعل لاجل تنمية مستدامة. فالدولة تخلق البيئة السياسية والقانونية المدركة أخلاقياً لمحدودية الموارد الطبيعية والملزمة بالحفاظ عليها (الاستدامة البيئية Environmental Sustainability) ، والقطاع الخاص يولد الوظائف والدخل (الاستدامة الاقتصادية Ecomomic Sustianbility) ، أما المجتمع المدني بقيمه الثقافية يسهل عملية التفاعل والشراكة بين قطاعي العام والخاص في جملة من الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية ( الاستدامة الاجتماعية Social-cultural Sustainability).



رسم توضيحي 1 احتمالات التفاعل بين عناصر المكونة للحكم الرشيد لأجل تنمية مستدامة (الباحث، 2012)

انطلاقاً من التعريفات السابقة نستخلص أن الحكم الرشيد : هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، والفاعلين بشبكة رأس المال الاجتماعي تحت أطر إدارية مستقلة عن الدولة وملتزمة بتطوير أفراد المجتمع عبر مشاركتهم في مختلف مراحل صنع القرار للمساهمة في تحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم. والحكم الرشيد الذي يتميز بالممارسات المتسقة الشفافة والتفاعل المقبول بين الأطراف الحكومية والخاصة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية يشكل الدعامة الأساسية للاستدامة الاجتماعية (عمر، 2011)، و يعزز شرعية القرارات الحكومية ويؤدي إلى مناخ مستقر وجذاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير مباشرة ويجعل التنمية الاقتصادية الشاملة ممكنة (دياموند، 2011). وللوصول إلى هذا الهدف يجب تبين أنه لا يمكن ان تستقيم السياسات الاقتصادية والاجتماعية بغياب آليات الحكم الرشيد.

### آليات الحكم الرشيد

تتباين آليات الحكم الرشيد أو معاييرها بتباين الجهات والمصالح ؛، فالبنك الدولي يركز على المسألة كحافز على النمو والانفتاح الاقتصادي وزيادة مستوى الدخل الحقيقي للفرد ثم التنظيم والجهود الدولية في هذا الاتجاه. في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على تحسين

نوعية المعيشة ، أي أن مسألة الرضا بالحياة مقياساً للمنفعة بأنها اقرب رابط بنوعية الحكم بدلا من الدخول الحقيقية الفردية ، على أساس أن قدرة الحكومة على خلق مؤسسات قادرة على إيصال وتقديم الخدمات بكفاءة ويسر هي المقياس الأكثر أهمية للحكم الرشيد. ومعظم أدبيات الحكم الرشيد قد انطوت واجتمعت على المقاييس التالية : المسألة ، والمحاسبة ، الشفافية ، التوقعية ، حكم القانون، المشاركة و الكفاءة والفاعلية (Morita, 2007) (منتدى الحقوق والعلوم القانونية، 2010).

### أبعاد التنمية المستدامة

#### استدامة بيئية ، استدامة اقتصادية ، استدامة اجتماعية

ورد مفهوم التنمية المستدامة أول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987 المعنون "بمستقبلنا المشترك". التنمية المستدامة حسب تعريف هذه اللجنة تعمل على " تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة ، دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتها الخاصة ". وحصرت تقرير الموارد العالمية الذي نشر عام 1992 المختص بدراسة موضوع التنمية المستدامة ما يقارب ( 20 ) تعريف للتنمية المستدامة، وتم التصنيف كما يلي:

#### الاستدامة البيئية

لتطوير ورفع من مستوى وجودة المعيشة للأجيال الحاضرة والقادمة فإن أنماط الاستدامة في الإنتاج و الاستهلاك والإدارة الكفاء والفعالة للحفاظ على البيئة من التلوث و الضجيج وطرق استهلاك المياه والطاقة وإعادة تدوير و استغلال النفايات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أثناء رسم السياسة العامة.

#### الاستدامة الاقتصادية

تمثل التنمية المستدامة لدول الشمال الصناعية، إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وإحداث تحولات جذرية في الأنماط الحياتية السائدة في الاستهلاك والإنتاج، وامتناعها عن تصدير نموذجها الصناعي للعالم. فقد بينت الدراسات إن الدول

الصناعية تستهلك 80% من الطاقة العالمية بينما تستهلك الدول النامية 20% المتبقية (Sexton, 2000).

### الاستدامة الاجتماعية

التنمية المستدامة تعني السعي من أجل تحقيق درجة مقبولة من التماسك الاجتماعي Social Cohesion والعدالة والمساواة Social Justice ، حيث عرفت الاستدامة الاجتماعية بأنها : " نظام يعزز الحالة الاجتماعية داخل المجتمع ، وقد صنفت الأدبيات والدراسات الخاصة بمفهوم التنمية المستدامة مجموعة من المبادئ التي يتطلب تحقيقها لأجل استدامة اجتماعية منها (Koning, 2001)،(Partridge, 2005) (Partridge, 2005) .

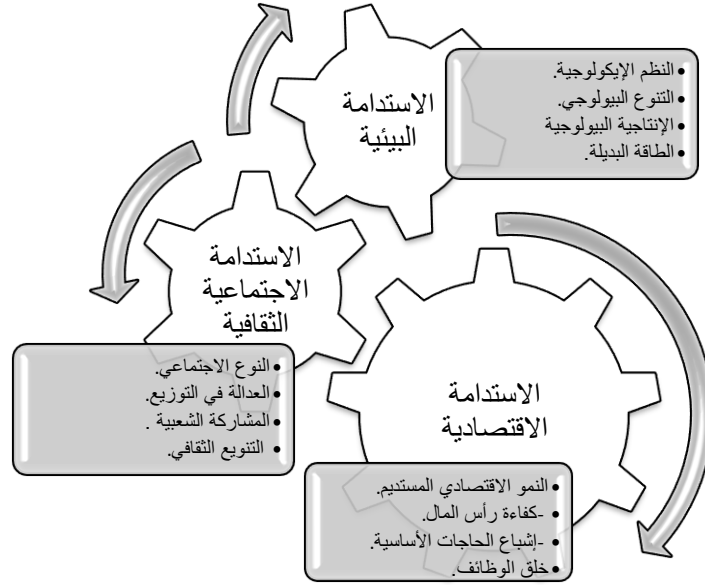
- \_ استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن وذلك من خلال العدالة في الحصول على الخدمات الاجتماعية سواء في الأرياف أو المدن (الصحة ، التعليم ، المواصلات ، السكن اللائق)؛
- \_ المساواة والجودة في الحصول على مخرجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ؛
- \_ محاربة الفقر وخلق فرص عمل وتوفير عيش كريم للمواطن والعدالة بتوزيع الدخل؛
- \_ الشعور بالمسؤولية والمشاركة بصنع القرار وتحديد الحاجات التي تخدم صالح الجماعة.

### الاستدامة الثقافية

التنمية المستدامة تسعى لتحقيق توازن يحترم فيه الموروث الثقافي والحداثة في آن واحد، والاستقلال والثقة بالنفس. واستيعاب الاختلاف والتنوع الثقافي والديني. فهي الجسر الذي يربط بين المبادئ التاريخية المتشعبة بالماضي والممتدة إلي طموح الحاضر لخلق مجتمع حديث ووفي لعاداته وتقاليده.

وأكد تقرير لجنة برونند لاند، 1987 على الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مع الحفاظ على البيئة (UNDP, 2007) ، وأشار التقرير إلى عدم إمكانية تطبيق إستراتيجية للتنمية المستدامة دون ملاحظة متطلبات التنمية للجوانب الثلاث " الاقتصادية

والاجتماعية الثقافية والبيئية " . أي أنها تلك التنمية التي تفترض حفظ الأصول الطبيعية لأغراض النمو والتنمية في المستقبل (غانم و مخول، 2009)، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والمحافظة على البيئة، هي عمليات متكاملة ومتتابعة وليست متناقضة ومتناثرة كما هو مبين بالشكل 2.

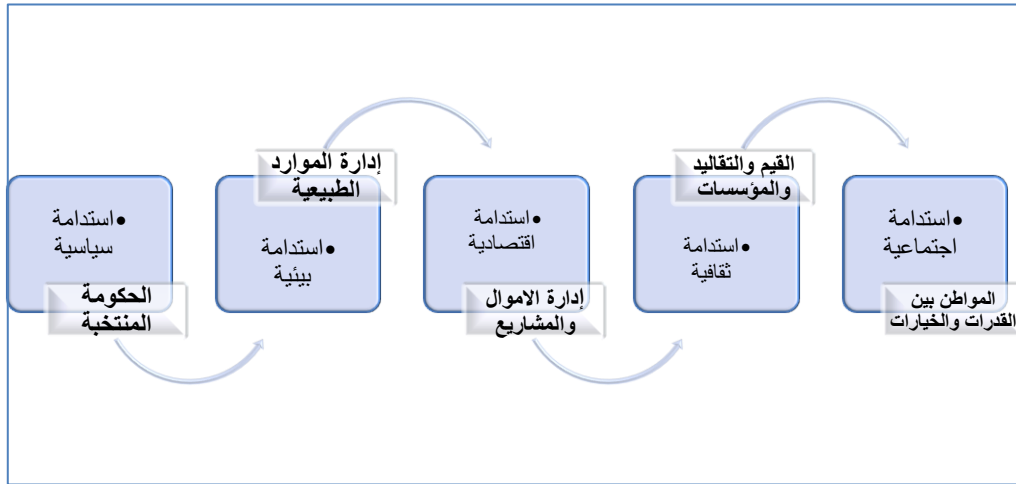


رسم توضيحي 2 أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها

وبناء عليه ، يمكننا القول : إن استخدام الموارد الطبيعية بطريقة عقلانية ، بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تجددتها في الطبيعة ، ولاسيما حالة الموارد المتجددة ، أما في حالة الموارد غير المتجددة ، فإنه يجب الترشيد في استخدامها ، إلى جانب محاولة البحث عن بدائل لهذه الموارد ، لتستخدم رديفاً لها بهدف الإبقاء عليها أطول مدة زمنية ممكنة ، لأن الموارد الطبيعية ليست فقط من حق الأجيال الحاضرة ؛ بل أيضاً من حق الأجيال القادمة. والتنمية المستدامة ، هي تنمية تقوم على قاعدة صلبة فهي تعتمد على واقع مخزون رأس المال الذي يديمها، ورأس المال هنا، لا يقصد به رأس المال بمفهومه المحاسبي النقدي فقط ، بل يضاف له رأس المال البيئي والاجتماعي الثقافي.

## علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة الدولة المدنية ، القطاع الخاص، المجتمع المدني

ويعني ذلك قيام الترابط بكل مستويات النشاط السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي كما موضح بالشكل رقم 3 ، بالاستناد إلى جدول أعمال متكامل يعتمد على مبدأ المشاركة كاستدامة سياسية ويتوخى قدراً من العدالة والمساءلة والشرعية والتمثيل. والتخطيط الطويل الأمد في حقول التعليم والتربية والإسكان والصحة كاستدامة اجتماعية والحفاظ على البيئة والحد من استنزافها كاستدامة بيئية والحفاظ والموائمة بين القيم الثقافية والتقاليد المتوارثة والحدثة كاستدامة ثقافية.



رسم توضيحي 3 علاقة الحكم الرشيد بالتنمية المستدامة (الباحث، 2013)

## الدولة

### الاستدامة السياسية

تمثل الاستدامة السياسية مقياس هاماً و مؤثراً على أطر التنمية المستدامة وتطويرها. فعدم الاستقرار السياسي يعتبر مقوضاً لخلقاتها في حال تعرض الحكومة والمجتمع للاضطرابات التي تعزى إلى واحدة أو أكثر من حالات التوترات لرأس المال الاجتماعي الثقافي كالنزاعات المسلحة والاضطرابات الاجتماعية وأعمال العنف والصراع الداخلي أو تشقق الطبقة السياسية والانقلابات



العسكرية والتغيرات الدستورية وما شابه. ولكي يبيلور المفكرون طبيعة الاستدامة السياسية ؛ لجأ الفلاسفة إلى تصوير حالة الطبيعة التي تقوم على الفوضى وعلى طغيان الأقوى (الشهوان، 2010). فهذه الحالة تحكمها مشاعر القوة والغضب والسيطرة على رؤوس الأموال؛ فنفقد الروح المدنية التي تتسم باستدامة مبادئ التسامح والتساند والتعاون من أجل العيش المشترك.

إن تأسيس الدولة المدنية هو الكفيل بسيادة هذه الروح التي تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض من خلال تأسيس أجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفردية أو المذهبية، تستطيع أن تنظم الحياة العامة وتحمى الملكية الخاصة، وتنظم شئون التعاقد، وأن تطبق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكانتهم وانتماءاتهم.

وتمثل الدولة إرادة المجتمع. يعنى ذلك أن فكرة الدولة المدنية تتبع من إجماع الأمة ومن إرادتها المشتركة. وإذ تتأسس الدولة المدنية على هذا النحو ؛ فإنها تصبح دولة توصف بأوصاف كثيرة من أولها أنها دولة قانون. فالدولة المدنية تعرف على أنها اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل. فمن الشروط الأساسية للحكم الرشيد كما ذكر سابقا ألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فثمة دائما سلطة عليا هي سلطة الدولة يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك (بغيره، 2010). هذه السلطة هي التي تطبق القانون وتحفظ الحقوق لكل الأطراف، وتمنع الأطراف من أن يطبقوا أشكال العقاب بأنفسهم. ومن ثم فإنها تجعل من القانون أداة تقف فوق الأفراد جميعا. ومن خصائص الاستدامة السياسية أنها تتأسس على نظام مدني من العلاقات التي تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة. إن هذه القيم هي التي تشكل ما يطلق عليه بعناصر الحكم الرشيد . وتعمل الدولة وفي إطار تطبيق سياستها لمفهوم الحكم الرشيد من منطلق علاقتها بالتنمية على توسيع دائرة المشاركة والحوار لأفراد المجتمع لتعزيز مفهوم الشراكة من اجل الإصلاح والذي عادة ما يحمل شعار التنمية والنهوض بالمجتمعات ومن أجل ذلك كله ؛ فلا بد من التأكيد على دور الحوار في صياغة القرارات واتخاذها. ويمكن ان نحدد اهم عنصر للحكم الرشيد وعلاقته بالتنمية وهو الحوار الديمقراطي لرأس المال الاجتماعي . وهو مبني على مفهوم المشاركة في إدارة الدولة والمعتمدة على التمثيل لكافة فئات المجتمع (أبورونية، 2012).

وهو من وسائل الاتصال السلمية الفعالة ؛ حيث يتعاون المتحاورون على معرفة الحقيقة والتوصل إليها؛ وتعد الندوات واللقاءات والمؤتمرات إحدى وسائل ممارسة الحوار الفعال (الخطي)، (2008) ، الذي يعالج القضايا والمشكلات التي تواجه الإنسان المعاصر.

## القطاع الخاص

### الاستدامة الاقتصادية والبيئية

أن تطور مفهوم الحكم الرشيد في القطاع الخاص جاء كرد فعلٍ لتغيير أنماط التنسيق والشراكة للسوق نحو المحيط السياسي وتحويل أشكال النشاط العام وكذلك العلاقة بين الدولة ، وبين السوق والمجتمع المدني ؛ حيث ظهر في هذا الصدد نموذج التحول الاقتصادي في الحكم Transitional Economic Model المفسر لهذه العلاقة (Graham، 2003) . فهناك مظاهر للاستدامة الاقتصادية والبيئية في القطاع الخاص من حيث أن الدولة ليس لها احتكار المسؤولية، كما أن هناك قطاع آخر يطالب أن يكون مُشاركاً في عملية صنع القرار، وهم في نفس الوقت في وضعية اقتراح حلول جديدة للمشاكل البيئية والاقتصادية ؛ فالحكم الرشيد يضع النقاط على الحروف بخصوص تنقل المسؤوليات التي تحدث وتتم بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ولذا نلاحظ أن هذا الموضوع قد برز بقوة في سنوات التسعينيات بعد فشل السياسات المتبعة في العديد من البلدان السائرة في طريق النمو والتي ترجمت دوماً بتبذير الموارد حيث تعبر عن ما يعرف بمشاريع الفيلة البيضاء (جلطي وعزي، 2007) ، مما أفرز مديونية مبالغاً فيها وركوداً في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية . والتنمية المستدامة تتضمن معارف وقدرات ومعلومات بحيث إن قطاع اقتصادي واحداً لا يمكن إن يدعي التحكم في ذلك كله ، كما يجب التأكد بأنه منذ فجر الألفية الثالثة ان التحول الخاص بالاقتصاد الكلاسيكي المبني على أساس استنزاف الموارد الطبيعية قد تحول إلى اقتصاد جديد يسير وفق مبدأ الموارد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

يلعب الحكم الرشيد كذلك في القطاع الخاص دوراً كبيراً وريادياً في الجهود على المستويين المحلي أو الدولي لأجل الاستقرار والاستدامة ودعم السوق الدولي لرؤوس الأموال عبر الحفاظ على مصالح المستثمرين ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، مع ربط ذلك بقدرة المؤسسات

شيئا فشيئا ، وبالإضافة إلى ذلك ، هناك مناخ الثقة الذي يخلق وينشأ لجلب المستثمرين ، فان الحكم الرشيد في القطاع الخاص تسمح للشركات متعددة الجنسيات بملء أهدافها الاقتصادية عبر الحفاظ على مصالح المساهمين وعبر احترام التشريع. يمكن أن يعبر عن الحكم الرشيد في القطاع الخاص ، بأنها العلاقة بين الإطارات العليا ، المدراء ، المستثمرين ، الأشخاص والمؤسسات التي تستثمر رؤوس أموالها للحصول على عائد على الاستثمارات ، وللحكم الرشيد هدف ضمان أن مجلس الإدارة يقبل مسؤولية الأهداف المتبعة من طرف المؤسسة وان الشركة في حد ذاتها يجب إن تتطابق أهدافها مع التشريع والقوانين سارية المفعول.

## المجتمع المدني

### الاستدامة الاجتماعية والثقافية

اهتم علماء البيئة والاجتماع في السنوات الأخيرة بمفهوم رأس المال الاجتماعي المكون لمؤسسات المجتمع المدني وأدرك علاقتهما بالتنمية المستدامة . وتتسم مؤسسات المجتمع المدني بالتنظيم، ولا تخضع للعشوائية . فهي تخضع لقواعد ومعايير تحكم سلوك الأفراد والجماعات، وتوجه سلوكهم الاجتماعي، وتهدف هذه القيم إلى الارتقاء بأفعال الأفراد والجماعات وتعمل على تحسين ودعم سبل التفاعل بينهم من أجل تحقيق الغايات التي يسعون إليها (وهبة، 2010). وهذا مرتبط وبشكل مباشر بالمبادئ التي تنادي بها التنمية المستدامة . رأس المال الاجتماعي فهم مبني على الولاء ، وتفاني للسلطة المفوضة ، الآداب ، الهوية المشتركة ، القيم ، والمعارف وقواعد الفهم المعرب عنها في العلاقات الشخصية والشعور المشترك بالمسؤولية المدنية ويمكن الأفراد من تطوير التطلعات الجماعية والطموح المشترك التي يؤدي إلى التعلم والتدريب وتراكم الخبرات (أبورونية، 2010) . اعتبر (فرج، 2010) الشبكات الفاعلة لرأس المال الاجتماعي الثقافي الأداة لنجاح التنمية وغايتها ، وأن نجاح خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يرجع إليهم ، ولا تقع مسؤوليته على الدول الغنية أو الدول الفقيرة أو على تبني أفكار النظام الرأسمالي أو الاشتراكي ، بل ألقى الكاتب (دياموند، 2011) اللائمة على الحكم الغير صالح المشحون بعدم الثقة والشفافية وإهمال رأس المال الاجتماعي كجزء رئيسي وداعم لأعمدة الدولة.

ومن مهام مؤسسات المجتمع المدني إعادة تقييم القضايا الإستراتيجية المتصلة بالتنمية المستدامة. وهذا التقييم من قبل مؤسسات المجتمع المدني بمفردها لن ترجى منه فائدة كبيرة ما لم يعضده ارتباطه بالقطاع العام والقطاع الخاص. ووفقا لـ (كورتن، 2001) فإن الإستراتيجية الإنمائية التي محورها رأس المال الاجتماعي تقوم على احتياجات الأفراد وحقوق الأفراد ، خاصة الأكثر فقرا والمعاقين والمرأة والأقليات في المجتمع ، كما تعطي أهمية لحماية البيئة والنمو الاقتصادي التي من شأنها دعم جودة الحياة.

ومن أهم القيم التي تشكل رصيد مؤسسات الغير حكومية: القدرة على العمل الجماعي المشترك، قيم الاحترام بين الأفراد والبيئة، وبينهم وبين المؤسسات المختلفة، والثقة بين الفرد والدولة، وقيم التعاون والتضامن، والقيم التي تعزز الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية. والقيم التي تدعم تماسك النسيج الاجتماعي. وإذ تشكل هذه القيم، في مجموعها، رصيد الأفراد من رأس المال الاجتماعي الثقافي ، فإن هذا الرصيد يمثل قوة دافعة تساهم في التنمية المستدامة ، في مختلف جوانب المجتمع البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. فعلى الصعيد الاقتصادي، يساهم رأس المال الاجتماعي بما يوفره من مناخ قائم على الثقة والشفافية في مساهمة الأفراد في مختلف المشروعات الاقتصادية وانخراطهم في سوق العمل، كما يساهم في إعلاء قيم العمل والإنجاز. وعلى الصعيد الثقافي، يؤدي رأس المال الاجتماعي إلى تعزيز مشاركة الأفراد في إنتاج وتوظيف المعرفة، وفي مشاركتهم في توسيع دائرة الوعي من خلال المشروعات والأنشطة التي تهدف إلى القضاء على الأمية. وعلى الصعيد الاجتماعي، يساهم رأس المال الاجتماعي في تشكيل وجدان الأفراد ووعيهم الجماعي، ويعزز من القيم والمعايير الأخلاقية التي تدفعهم نحو التضامن والتعاون وتعزز لديهم قيم الولاء والانتماء. وعلى الصعيد البيئي يساهم رأس المال الاجتماعي في تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والحد من تدهور البيئة ، والعمل على إدارتها بشكل مستدام بما يحقق الأمن المائي والغذائي والمحافظة على النظم الأيكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر .

أما رأس المال الثقافي ولكونه سهم معنوي فالطريقة الأساسية لتقييم مساهمته في مؤسسات المجتمع المدني لم تعتمد بعد. ويصف (هولدن، 2004) الاستدامة الثقافية بمدى مساهمتها في

تقوية المؤسسات ، وفي النمو الاقتصادي ، ولكن يبين انه لا يعرف كيف يتم تقييمها أو وصفها . ويحث هولدن على ضرورة إيجاد طريقة ولغة لوصف الثقافة بما تستحق . وهي الطريقة الوحيدة لتأمين حاجتنا الكبيرة لمساهمتها في دعم المجتمع المدني .

## التوصيات

1. المبدأ الذي يحدد مفهوم الحكم الرشيد هو تحقيق التطور الحقيقي في الأوضاع الراهنة بليبيا نحو الأفضل، بحيث يؤدي للمضي قدماً على طريق الإصلاح إلى المزيد من الاستقرار والتقدم والتنمية المستدامة.
2. لا بد من الاقتناع بأن منظومة الحكم الرشيد لا يمكن أن تكتمل دون تعزيز الحقوق، والتأكيد على المشاركة. وتحقيق هذه الأهداف يتطلب دعم الركائز الأساسية للدولة المدنية الحديثة، الذي يقوم على المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات، بغض النظر عن الدين أو الجنس أو الأصل، وعلى مؤسسات مدنية تقوم على الوحدة الوطنية واحترام الدستور والقانون.
3. التسليم بضرورة تعزيز حكم القانون، وتبني تشريعات عصرية تتناسب مع مقتضيات النهضة والتحديث، وتوفير عدالة ناجعة، تضمن للمواطن صيانة حقوقه وحقوق أسرته، وتحمي مصالحه بيسر وكفاءة، وتطبق القانون بحسم وتجرد، وتعطي المواطن الشعور بالثقة والأمان، وتعمق انتمائه للوطن.
4. إن تمتع المواطن بالحريات العامة يعد أحد الدعائم الأساسية للتنمية المستدامة ، ولا بد من ضمان الحقوق المتعلقة بحرية الرأي والتعبير، وحقوق المرأة والطفل وتفعيل الإطار الدستوري الذي يكفل الاستدامة الاجتماعية والثقافية.
5. كما يتحتم مساندة منظمات المجتمع المدني ، وأن تعمل بعيداً عن التسييس ، الأمر الذي يتطلب زيادة فاعليتها، وإزالة العقبات التي تواجه نشاطها، لتمكينها من أداء دورها التنموي، مع ضرورة الإدراك بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق دون مشاركة إيجابية من المرأة والشباب، مما يتطلب تفعيل إسهامها في الحياة العامة، وتبني سياسات تؤدي إلى تدعيم مكانتهما اقتصادياً واجتماعياً، وتشجيعهما على المشاركة السياسية بكافة صورها.

6. وحرصاً على أهمية إنجاز التنمية المستدامة، لا بد من تقوية وتعزيز الجبهة الداخلية وهي رأس المال الاجتماعي والثقافي عبر الالتزام بثوابت الوحدة الوطنية، والعمل بروح الفريق الواحد، وممارسة الانتماء للدولة وهويتها السياسية والوطنية والحضارية، وتعزيز مفهوم الولاء، وتعميق شعور الاعتزاز بالمواطنة والهوية الليبية، وزيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية والإعلام فيما بينها، ومع مؤسسات المجتمع المدني الأخرى والمواطنين، واعتماد استمرارية الحوار بين الشبكات الفاعلة كوسيلة للتواصل وحل المشكلات.

7. الإيمان بأن رأس المال الاجتماعي أحد أعمدة الدولة يختلف من مجتمع لآخر وفق المستوى الثقافي والاجتماعي والنظام السياسي المعتمد. وفي خضم الربيع العربي أصبح من الضرورة بمكان وفي ليبيا على وجه الخصوص تفعيل شبكات رأس المال الاجتماعي ورأس المال الثقافي لدعم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي لتحقيق تنمية شاملة في العديد من المجالات.

8. من خلال تمكين العلاقة بين الحكم الراشد ومفهوم التنمية على الدولة الجديدة بليبيا أن تقوم بتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي ، وعلى الدولة أن تعمل على صياغة التشريعات لتعزز تبادل المعلومات لما لهذه المعلومات من أثرا ايجابيا في العديد من شؤون الحياة وخصوصا المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

9. على المؤسسات المدنية والقطاع الخاص العمل سويا لابتكار برامج محلية تستوعب الضغوط الديموغرافية والاجتماعية في المناطق الليبية المختلفة والتي فرضت احتياجات جديدة ، فضلاً عن النمو الحضري الذي لم تواكبه خطط التنمية الاقتصادية في السنوات الماضية . فمن المتوقع أن ينجم عن ذلك مساهمة ايجابية في عملية التنمية المستدامة.

## الخلاصة

مما سبق نستخلص أن الحكم الرشيد بأعمدته الثلاث يمكن أن يقاس من خلال ضمان حقوق الطبيعة وضمان حقوق الإنسان المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية ومن توافر الحق في الحياة ، فدور الدولة يكمن في تحسين الظروف الصحية والسكن ، والمساواة في التعليم، والأمن

الشخصي والجماعي، والحد من الفوارق الاجتماعية بأعادة توزيع الدخل، وتعزيز مفهوم المشاركة والحوار، وتطبيق النظام الديمقراطي والتعددية الحزبية وإجراء الانتخابات وكذلك مكافحة الفساد وهذه كلها تعتبر مكونات أساسية للتنمية المستدامة للمجتمع، وكل هذه السبل الرامية لتعزيز مبدأ الحكم الرشيد تعمل على إدخال الإصلاح كتطلع منشود للمجتمع الليبي . فليبيا وكغيرها من الدول مطالبة اليوم وقبل أي وقت مضى بإدراك وتبني الدراسات الدولية حول الاستدامة الذي بدأت بوارده في الظهور سنة 1987 مباشرة بعد صدور التقرير الأول الذي أنجزته اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية وتكرّس بعد مؤتمر ريو سنة 1992. وهناك اعتراف متنامي بأن أعمدة رأس المال الاجتماعي للحكم الرشيد يجب ان تكون جزء من القيم الثقافية والنظام السياسي للمجتمع . وهذا الاعتراف يلامس النوعية والجودة في الحياة إذا توفر، بل ويعتبر شرطا محورياً هدفه تحقيق المصلحة العامة الذي يعد هدفا معلنا لكل النظم السياسية والإدارية في العالم .

إن التنمية المستدامة تمثل في حقيقة الأمر جدول أعمال يجب تنفيذه من أجل تحقيق التنمية المنشودة. وبما أن رأس المال الاجتماعي له من المؤهلات والكفاءات التي تجعله قادرا ومستعدا لبعث وإنجاح مشاريع تنموية اقتصادية و ثقافية و اجتماعية، فإنه من الممكن التأكيد على أن السياسات التي اتبعت فيما مضى لا ينبغي أن تستمر. لقد آن الأوان لفتح الأبواب لرأس المال الاجتماعي أن يساهم مساهمة فعالة ومتميزة في تنمية ليبيا .

## المراجع

**E Partridge .2005** .Relevance for Development Industry Current Developer Initiatives .Challenges for the Future .Institute for Sustainable Future, University of Technology, Sydney .2005، الصفحات 1-21.

— **.2005** .Social Sustainability .the Australasian Political Association Annual Conference, .Dunedin, New Zealand .September, 2005، الصفحات 28-30.

**H Aburounia .2009** .Capital Theory and Sustainable Development .CAASD .2009.

**J Graham .2003** .Institute on .st century21 Governance in the Good for Principles .governance .2003، صفحة 2.

**J Koning .2001** .Socail Sustainability in Globalizing World Context .UNESCO/MOST Meeting .the Netherlands .2001، الصفحات 1-30.

- Salford .Sustainable Built Environments and Construction Activity .2000 .Martin Sexton  
University, UK : اسم غير معروف، 2000.
4. P Victor .1991 .Indicators of Sustainable Development .Ecological Economics .1991، المجلد 4.
- RULE OF LAW, GOOD GOVERNANCE,AND .2007 .Sachiko and Zaelke, Durwood Morita  
SUSTAINABLE DEVELOPMENT .2007، الصفحات 15-23.
- .UNDP .2007 . Framing Sustainable Development .2007 .the Brundtland Report .،
- .1997 .إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة . نيويورك : اسم غير معروف، 1997.
- .2002 .تقرير التنمية الانسانية العربية . الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي . 2002 . الصفحات 1-  
176.
- WBI .2005 .Themes Governance .http://wbi.worldbank.org/wbi/topic/governance . [متصل]  
May, 2005.
- أبو بكر بعيه وأنس ابوبكر بعيه .2010 . لا تنمية مستدامة بدون ادارة قوامة .2010.
- الأخضر ابو علاء و غالم جلطي وعزي .2007 . الحكم الرشيد وخصوصة المؤسسات .-http://islamfin.go-  
forum.net [متصل] 2007.
- ببتي و فيلب توماس و برويت .2007 .الحوار الديمقراطي : دليل عملي . 2007 . الصفحات 1-260.
- جمال محمد عمر .2011 . المجتمع المدني كشريك للتنمية المستدامة . http://zawaya.magharebia.com .  
[متصل] 10, 2011.
- حميدة ميلاد أبورونية .2012 . دور رأس المال الاجتماعي في الحوار الديمقراطي . 2012، الصفحات 1-16.
- .2010 . رأس المال الاجتماعي وتنمية الاسكان المستدامة .الاقتصاد والعلوم السياسية . 2010، الصفحات 36 - 52.
- ديفيد كورتن .2001 . العمل الخيري التطوعي و التنمية، استراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية .  
الكويت : الامانة العامة للاوقاف، 2001 . الصفحات 1-36، ترجمة بدر ناصر المطيري.
- زهير عبد الكريم الكايد .2003 . الحكمانية : قضايا وتطبيقات . لمنظمة العربية للتنمية الإدارية . 2003، صفحة 10.
- عبد الحسين شعبان .2007 . الحكم الصالح (الراشد) والتنمية المستدامة . http://www.ahewar.org/debat .  
[متصل] 2007.
- فتحي سيد فرج .2010 . رأس المال الاجتماعي مدخل حديث للتنمية . http://www.ahewar.org/debate . [متصل]  
2010، 5، [تاريخ الاقتباس: 29 10, 2011].
- لاري دياموند .2011 . حتمية الحكم الديمقراطي الصالح . http://www.cipe-arabia.org/files . [متصل] مركز  
المشروعات الدولية الخاصة - غرفة التجارة الأمريكية واشنطن، 2011.
- مراد وهبة .2010 . رأس المال الاجتماعي من منظور فلسفي . الديمقراطية . [متصل] 2010.
- مطانيوس و عدنان غانم و مخول .2009 . نظم الادارة البيئية ودورها في التنمية المستدامة . مجلة جامعة دمشق للعلوم  
الاقتصادية والقانونية . 2009، الصفحات 1 - 19.



## ندوة دولة القانون ، جامعة سرت – كلية القانون 2013

منتدى الحقوق والعلوم القانونية. 2010. الحكم الرشيد والتنمية المستدامة. <http://www.droit-dz.com/forum/showthread> [متصل] 07 10 , 2010.

نادية أبو زاهر. 2008. رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالمجتمع المدني. <http://www.ahewar.org/debat> . [متصل] 14 10 , 2008.

نوفل علي الشهبان. 2010. مقومات الحكم الرشيد في استدامة التنمية العربية. <http://www.regionalstudiescenter.net> [متصل] 2010.

هولدن. 2004 . Capturing Cultural Values, How Culture Has Become a Tool of Government . Demos .Policy . 2004 ، الصفحات 1 - 67.

واثق الخطي. 2008. الحوار تعريفه اهميته ادابه قواعده. [متصل] 2008.